الملخص

يعد عدم الاستقرار السياسي من اكثر الظواهر شيوعاً وخطورة في البلدان النامية، والحقيقة ان مفهوم عدم الاستقرار السياسي يعتبر من اكثر المفاهيم السياسية غموضاً وتعقيداً، فهو قد يضيق ليقتصر على عدم الاستقرار الحكومي، بمعنى يقتصر فقط على التغييرات السريعة المتتابعة في عناصر السلطة الحاكمة، وقد يتسع ليشمل ايضاً عدم الاستقرار المؤسسي، بمعنى التحولات السريعة في الاطار المؤسسي للدولة من شكل معين الى نقيضه، على سبيل المثال من الملكية الى الجمهورية، ومن الحكم المدني الى الحكم العسكري، وقد يزداد المفهوم اتساعاً ليشمل الصور المختلفة للعنف السياسي، (اعمل شغب وتظاهرات واضطرابات وحروب اهلية وحركات انفصالية).

اما مفهوم الاستقرار الاقتصادي فيشير الى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة (المادية والبشرية)، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج الوطني، أي ان مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين اساسيين هما: الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للاسعار.

وفي العراق وبعد التغيير السياسي الذي حصل فيه عام ٢٠٠٣، دخلت التنمية بشكلها الاقتصادي منعطفاً حرجاً، فاذا كان النظام السابق قد استخدم التنمية الاقتصادية بالاعتماد على الثروة النفطية، مدخلاً لحل اشكالية الشرعية المفقودة، فأنه في ظل النظام الجديد بدت مسألة الشرعية مفروغ منها مع تبني الديمقراطية كخيار للتداول السلمي السلطة، الا أن مسألة التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي باتت ضرباً من ضروب الخيال نتيجة لحالة عدم الاستقرار السياسي السائدة بفعل تفشي ظاهرة عدم الاستقرار الامني وشيوع العنف السياسي، فضلاً عن عدم ثبات البنى المؤسسية واهتزاز الاستقرار الحكومي، فضلاً عن تراجع ملحوظ للشرعية الانجازية، مقابل ذلك، فان غياب الاستقرار الاقتصادي وتعثر مشاريع التنمية الاقتصادية وتراجع مستويات النمو اثرت بدورها على تحقيق الاستقرار السياسي.